

صورة الإدراك النفسي للتمكين في المجتمع العربي

عدوية السوالية

لعل امعان النظر في فكرة التمكين النسائي في الوطن العربي تبدو مناسبة اكثر من فكرة الترويج لها ، وذلك بالنظر للفجوة بين المكاسب والتوقعات . وان شئنا الموضوعية في الطرح لا يمكن النظر إليها على شكل تصور ذهني متقائل ومع ذلك يشوبه الكثير من التشوش والاضطراب . لذا نجد أن الانطلاقة الجيدة لتفحص الفكرة يجب أن يتم في اطار تفحص أطر الحدود الإنسانية (السياسية والاجتماعية والثقافية ...الخ) التي تثار وتحرك ضمنها قضايا ما زال الحديث عنها يلامس الحدود والأحكام الأخلاقية . وتبقى التناقضات فيها تتحرك وفق المسافة الفاصلة بين المشروعية واللامشروعيّة ، بين المدان والمحل أخلاقيا ، وبين إدراك الاحساس بالاستطاعة والإنجاز وبين إدراك الاحساس بالعجز والرغبة في الانسحاب . ويبدو أن التفاؤل المنووح اعلاميا وبرعاية دولية لا يمكن التعويل والرکون إليه إن اعتمد فكرة الاقناع بالقدرة والتقوّق بعيدا عن المنبع الاحصائي كمؤشر على ضآللة الكسب ووهم الفكر المتقائلة .

المفهوم تم تبنيه من قبل الأمم المتحدة التي اعتمده في أدبياتها ، وبدعمت ومولت مشاريعه وحدّته اليونييفيم بكونه: العمل الجماعي في الجماعات المقهورة أو المضطهدة لتخطي أو مواجهة أو التغلب على العقبات وأوجه التمايز التي تقلل من أوضاعهم أو تسليبهم حقوقهم .

نلاحظ انه في الحالة العربية عامة والفلسطينية خاصة نتحدث عن مجتمعات مستتبة أصلا في الشكل والمضمون ووضع المرأة فيه ما هو إلا صيغة من صيغ الاستلال على جميع الصعد ، ومع ذلك أكد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على ضرورة الالتزام والعمل على ثلاثة قضايا يفترض بها أن تشكل رافعة للعملية الإنمائية المتعلقة بالتمكين ألا وهي :

أولا- تمكين المرأة اقتصادياً وتعزيز دورها في المجتمع لضمان حياة آمنة.ويشمل مجالات العمل التالية :

- النساء في سوق العمل
- النساء في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات
- إدماج النوع الاجتماعي في السياسات الاقتصادية
- الميزانيات المراعية النوع الاجتماعي
- سياسات الاقتصاد الكلي

ثانيا - دعم القدرات المؤسسية في مجالات التخطيط الجندي وإدماج النوع الاجتماعي في إدارة الحكم ويشمل مجالات العمل التالية :

- السلام والأمن
- القيادة وبناء القدرات
- العدالة الاجتماعية / المساواة

ثالثا - تعزيز الحقوق الإنسانية للمرأة من أجل مكافحة كافة أشكال العنف لضمان استمرار عملية التنمية. ويشمل ويشمل مجالات العمل التالية :

- القضاء على العنف ضد المرأة
- تعزيز اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

سنوات من العمل أثمرت مجموعة أرقام أظهرها جهاز الإحصاء في الأمم المتحدة 2005 تشير إلى أن نسبة مشاركة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي من بينقوى العاملة من البالغين تصنف ضمن أدنى النسب في العالم . فقد بلغت في المغرب (27%)، مصر (22%)، سوريا (21%)، عُمان (18%)، الأردن (15%)، فلسطين (14%)، قطر (12%) والجزائر (13%)

وقد جاء تقرير التنمية البشرية السنوي الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2011 مؤكدا على أن الدول العربية لا تزال متخلفة عن غيرها في مجال تمكين المرأة .

لاشك أنها منبهات عن ضرورة الخروج والسعى لإعادة بناء علاقة المرأة بعالمها الخارجي بعيدا عن ميولها البدائية المؤطرة برؤى قبائلية ترفض مجتمعاتنا العربية الاعتراف بقدرتها على

صياغة أزلية للأنساق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية برمتها في بوتقة فكرية جامدة ترسم الملامح المميزة للعقلية العربية ،المهددة بالاختلال وعدم التوازن أمام كل ما يطالبها بالتجديد والخروج عن أشكال السلوك غير المأثور المفروض بتأثير معطيات تطور الحياة .

يصعب تصديق مدى الرغبة الخفية في الانصياع لذك الرؤى من قبل المرأة العربية ، واظهارها للخضوع السلبي الحاضر دوما في حياتها النفسية . بحيث يبقيها في حالة عمي يشغلها عن التخلص من مخاوفها كموروث شعبي يجب تسويقه ، وعقلنة مازوكيتها المستسلمة كشرط لتحقيق الانصهار في جماعتها وقبيلتها . ونقله بأمانة وصدق عالي المستوى لنسائها لضمان حصولها على شهادة مرضي عنها في مجتمع حدد الذكور شروط الرضى بما يمكنهم من مزيد من احكام السيطرة على مقدرات القبيلة والتي تعتبر فيها المرأة جزء من هذه المقدرات .

المجتمع الفلسطيني لم يستطع الافلات من هذه الحتمية على الرغم من الظروف السانحة والممهدة باعتبارها ليست خيارا وانما فرضا كنتيجة لعوامل قهرية منها الاعتقالات والاستشهاد والمصادمات مع جنود الاحتلال والمستوطنين وغيرها من الظروف الفهيرية المشابهة التي أدت إلى غياب المعيل الأساسي الذكر في المجتمعات الأبوية . مما يعني نقل عباء العائلة بالكامل إلى المرأة إلا أن ذلك لم يؤد إلى علانية ومبرأة مآل السيطرة للإناث المعيلات والراعيات ، بل في كثير من الأحيان يتم تخفيها وتبخيس أداءها .

ومع العباء المضاعف تبلور موقف نفسي غير طبيعي لديها فرضته ازدواجية الدور المفروضة والمشكوك في قبوله اجتماعيا وتحريضات غير واعية حول التماهي مع دور ذكري أو الاحتفاظ بدور أنثوي . وهو ما يستنفر مجموع العناصر النفسية المتباينة الممهدة لظهور العديد من الاضطرابات النفسية .

ندرك تماما مآل الصراعات الغير معلنة في الصحة النفسية للأفراد الناظمة لقدرتنا على الانتاج والانفتاح على التجارب الجديدة . وتحسين قدرتنا على الادراك الصحيح لإمكانياتنا والسعى لتنمية مهاراتنا ، والتبصر بذواتنا .

لم تكن الأرقام التي أوردها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2010 مفاجئة بالنظر لرؤيتها النساء الضبابية والمشوشة في التعبير عن مواقعهن الجديدة اثر تضاربها مع الواقع القديمة ، والتي اتسمت أيضاً بالضبابية وعدم الموضوعية والانغلاق والانسحاب والنكوص ، المعبر عنهم بجميع الأشكال السلوكية اللغوية وغير لفظية ، فقد أشارت الأرقام إلى تعثر التمكين وبطء عجلته بحيث أظهرت :

- تدني نسب مشاركة النساء فيقوى العاملة مقارنة بالرجال الذين سجلوا مشاركة تزيد بأكثر من 4 أضعاف مشاركة النساء والفجوة ما زالت ثابتة خلال الفترة 2010 - 2001
- النساء أقل إندماجاً في مجتمع المعلومات من الرجال . أكثر من ربع النساء 10 سنوات فأكثر يستخدمن الإنترن트، مقابل حوالي 38% من الرجال.

-محodosية تواجد النساء في الحياة العامة

- حوالي 5% فقط من السفراء في الخارج نساء. وما يقارب 12% من القضاة نساء.
- حوالي 15% من المحامين المزاولين للمهنة نساء، وما يقارب 7% فقط من أعضاء النقابات العمالية نساء.

هذه طبعاً بعض الأرقام المنبئه عن تعثر امكانية توطين التمكين في مجتمعاتنا على الرغم من المجهودات الدولية الداعمة في أحد تجلياته التوصيات المنبثقة عن المؤتمر العالمي للمرأة في بكين، الذي أكد على أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون مشاركة إيجابية وفعالة من المرأة في البناء الاقتصادي .

والحالة هذه لايمكنا الحديث عن امكانية نجاح التمكين إن لم توافقه انطلاقة ثورية مجتمعية فكرية تمهد لتحسين البنى الفكرية للمواطن العربي ، والتي هي الأساس في عملية الصهر والخلق والتطويع ، وتوسّس لاستئصال الفكر القبلي المشبع بالجمود والانغلاق والحاصر بالعقوبات للخارجين عن طاعته ونوميسه الأزلية ، وتعمل على التبصير بحقوق وواجبات مواطنـيه وفسح المجال أمامـهم لممارستها . وتقدم تقييف نفسي حقيقي للنساء عن ضرورة الوعي بانبعاثـات المخاوف الأصلـية القائمة على الوصـايا القـبلـية، التي حرصـواـ عليهاـ منـ الذـكورـ علىـ صـيـاغـةـ

تبقى المرأة مدانة في ظلها. تتفيف يحرض على الرغبة في احترام الذات والرغبة في نقل مضامين تربوية انسانية للأبناء بعيداً عن اشباعها بالمحرمات الغير مفهومة لتمكينهم من ممارسة أدوار أكثر إيجابية .

لانأمل الكثير من النساء من هذه الفرصة المدعومة دولياً إن لم تدرك مجتمعاتنا كنه وأسباب عدم الاستفادة من فرص المشاريع التنموية ، والأطر الفكرية الضيقة التي تحد انطلاقنا مكبلين بالاثم والعار .